



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية

### للمداوولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	<b>الاشتراك السنوي</b>	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		<b>ثمن النسخة الواحدة</b> 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية السابعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 03 سبتمبر 2000

## فهرس

\* الافتتاح الرسمي لدورة الخريف 2000.

\* كلمة الافتتاح.

## محضر الجلسة العلنية الأولى المنعقدة يوم الأحد 03 سبتمبر 2000 (مساء)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

**تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

### افتتحت الجلسة في الساعة الثالثة

#### والدقيقة العاشرة مساء

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. الجلسة مفتوحة.

وفقا للترتيبات القانونية المتضمنة في الدستور والقانون العضوي الناظم للعلاقات والنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني أعلن الافتتاح الرسمي لدورة الخريف العادية.

مراسيم الافتتاح (تلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني).

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي الأكارم،

ضيوفنا الأفاضل،

مشلكم أبدي الارتياح والسعادة لتجدد اللقاء والتثام الشمل.

إننا نلتقي اليوم والمناسبة هي بالطبع افتتاح دورة الخريف العادية.

إن إطار اللقاء وأصول التعامل يقتضيان الترحيب بداية بالسادة رئيسي مجلس الأمة والحكومة وبأعضاء الحكومة ومكتب مجلس الأمة، لكن الترحيب بالسيد رئيس الحكومة السيد علي بن فليس وأعضاء طاقمه الوزاري الجديد سوف يكون مقرونا بالتهنئة على شرف تولي هذه المسؤولية الهامة والنبيلة.

إن المؤهلات الشخصية العالية التي يتحلّى بها السيد رئيس الحكومة والخصال الحميدة العديدة التي عهدناها فيه أثناء وجوده بيننا وتعامله المخلص معنا لهي عوامل

موامة الظرف الذي تجري فيه أشغال دورتنا من جهة، والتأكيد أن هذه العوامل سوف تساعد، ولا شك، الحكومة على تقديم مشاريع قوانين هامة من جهة ثانية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كنا هذه المرة وخلافا للماضي لم نشعركم مسبقا بالاقترحات الرسمية المقدمة من الحكومة والخاصة بجدول أعمال الدورة، فمرده هو الوضع الذي فرضته :

1 - الترتيبات القانونية الجديدة التي تضمنتها المادة 16 من القانون العضوي الناظم للعلاقات؛ إذ بموجبها تقرر تحديد جدول الأعمال في بداية الدورات.

2- يضاف إلى هذا العامل القانوني عامل سياسي ناجم عن التغيير الحكومي الذي يخضع نشاط الحكومة وجوبا إلى جملة من الترتيبات ذات الطابع الإجرائي يتوجب علينا جميعا أخذها بعين الاعتبار قبل القيام بأي عمل تشريعي .

وبالتوازي مع هذين العاملين هناك عامل آخر وهو أن الجزائر ( كما قلناه في نهاية الدورة الماضية) تعيش مرحلة مراجعة بل إعادة تفكير شامل. وهذا التوجه هو الذي كان في حقيقة الأمر وراء إرادة إنشاء لجان الإصلاح الوطنية الكبرى، كلجنة إصلاح العدالة ولجنة إصلاح المنظومة التربوية وغيرهما من اللجان التي قد تنشأ مستقبلا.

إنه توجه يرمي إلى تهيئة أرضية المراجعة الشاملة لأوضاع البلاد في شتى المجالات من خلال إعادة النظر في كفاءات تنظيم مرافق الدولة وتسييرها ومراجعة قوانينها في إطار المنظور الشامل للبلاد. ولكل الاعتبارات المذكورة كان من الصعب رسم معالم نشاط الدورة التشريعية من البداية.

لقد أبدت هذه الملاحظات وغايتي هي في الواقع السعي إلى فهم وإفهام مبررات التأخير في تقديم مشاريع

تدفعنا إلى التفاؤل بمستقبل التعاون بيننا وبحظوظ النجاح في تأدية المهمة الموكلة إليه أحسن أداء. بهذه المناسبة وباسمكم جميعا نهني السيد رئيس الحكومة ونتمنى له كامل التوفيق والنجاح. (تصفيق)

أيتها السيدات، أيها السادة،

أصاركم القول إنني وخلافا للعادة احترت كثيرا وأنا أعد كلمتي هذه فيما يجب علي قوله اليوم.

وبعد تفكير قلت لنفسي لأترك الموضوع للسجية وأطلب منكم التفهم والمعذرة .

لكن وقبل الاسترسال في تسجيل الخواطر، بودي أن أسجل بعض الملاحظات الأولية على الدورة وعلى الظروف التي تعقد فيها لأخلص بالحديث عن بعض الجوانب العملية المتعلقة بسير أشغال هذه الدورة.

ومن البداية أقول عن دورتنا إنها تأتي في ظروف مغايرة تماما لتلك التي جرت فيها دورة السنة الماضية وذلك لأنها :

- تأتي في ظل أجواء التغييرات الجذرية التي عرفتها البلاد مؤخرا وسوف تعرفها مستقبلا.

- وهي تأتي كذلك بعد مرور سنة كاملة على الاستفتاء على مسعى الوثام المدني بكل ما كان لهذا القانون من آثار واضحة في واقع البلاد.

- وتأتي في ظل تحسن واضح للوضع المالي للبلاد لكنه تحسن غير قار بسبب علاقته بمتغيرات غير ثابتة.

- لكنها بالمقابل تأتي في ظل دخول اجتماعي خاص بل صعب.

وبالنسبة إلينا فإنها تأتي في ظرف استكملنا شروط العمل البرلماني وتعزز لدينا رصيد الخبرة التشريعية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إذا كنت قد ذكّرت بهذه المعطيات فلن أشير إلى

بين أعضاء اللجان المتساوية الأعضاء، سيتم التوصل إلى إزالة الإشكال القائم بشأنها، وبالطبع سيكون القانون الأساسي لعضو البرلمان واحدا منها.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن المبادرات المتزايدة للسادة النواب في مجال الأسئلة وخاصة الشفوية منها خلال الدورات الماضية سوف تزداد خلال هذه الدورة أيضا.

إن حرص السادة النواب على ممارسة حقهم الدستوري في هذا المجال يحتم علينا واجب تفعيل هذه الآلية وزيادة ترشيد طرق العمل بواسطتها، ولدينا القناعة التامة أن نوابنا سوف يؤدون دورهم كاملا في هذا الميدان.

وبالنسبة إلى أشغال اللجان نعتقد أنها ستكون أكثر كثافة بحكم طبيعة وعدد المشاريع التي ستحال عليها وهو الأمر الذي يدعوننا إلى إبداء بعض الملاحظات الخاصة بسير العمل ضمن اللجان استقيناها من التجربة التي عشناها معا.

إننا إذ نسجل بعض هذه الملاحظات والتساؤلات فغايتنا هي بالطبع التوصل إلى تحسين الأداء وتحقيق النجاعة في عملنا التشريعي.

إننا في ضوء التجربة المعاشة نلاحظ أن طرق العمل المنتهجة ضمن هذه اللجان كثيرا ما تكون مختلفة من لجنة إلى أخرى وهو الاختلاف الذي يؤدي في الغالب إلى تفاوت في نتيجة الجهد المحقق ما بين لجنة وأخرى.

ينعكس الاختلاف في نتيجة جهد اللجان على كيفية أداء المجلس ككل وهو الأمر الذي يكون في كثير من المرات سببا في إحداث الإرباك في البرمجة التي يحرص الجميع على أن تكون دقيقة.

مقابل هذا فإننا ندرك الصعوبات التي تواجه اللجان في كيفية التعاطي مع الملفات المحالة عليها بسبب الخصوصية التي يتميز بها كل ملف.

القوانين من جهة و التنبيه إلى أن مناقشات هذه السنة سوف تكون ولا شك مناقشات تكتسي أهمية استثنائية لأنها سوف تسعى ولا شك إلى تعميق الطرح الخاص بمفهوم الإصلاح والتغيير.

أيها السيدات، أيها السادة،

خلال الدورة الحالية هناك مشاريع نصوص يفرضها الواقع والمنطق وهي مرشحة لأن تعرض على مجلسنا، وتدخل في سياق سياسة الإصلاح الشامل التي تنتهجها البلاد. نذكر على سبيل المثال وليس الحصر بعضا منها كمشروع قانون المناجم الذي سوف يقدم ولا شك أثناء هذه الدورة.

أما مشروع قانون المالية وبالإضافة إلى كونه سيقدم في هذه السنة في ظل معطيات اقتصادية أكثر وضوحا ومعطياته الرقمية هي بالتأكيد أكثر دقة، فإن قانون المالية لهذه السنة سوف يكون ولا شك الترجمة الفعلية لسياسة الإصلاح الاقتصادي، والتعبير الحقيقي عن برنامج السيد رئيس الجمهورية.

إننا ندرك أن هذا المشروع سيكون مناسبة إضافية ليس لدراسة الأحكام المالية والجبائية للبلاد فحسب، وإنما أيضا مناسبة لفتح نقاش عام حول مختلف القضايا الوطنية في أوجهها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأيضا السياسية.

ومن المؤكد أن قائمة مشاريع القوانين (كما أفادتنا بها الحكومة) سوف تكون هامة. ومن المؤكد أيضا أنها سوف تحدد الموقف من النصوص التي بقيت إلى الآن مودعة لدى مكتب المجلس.

أيها السيدات، أيها السادة،

بالموازاة مع دراسة مشاريع النصوص المقترحة من الحكومة سوف ندرس عددا هاما من النصوص التي بقيت عالقة في الغرفة الثانية والتي بفضل الاجتماعات العديدة التي عقدناها في الآونة الأخيرة والتي سنعدها مستقبلا

في إطار الجهد المكمل لعملنا التشريعي سوف نعمل خلال هذه الدورة على إيفاد عدد من النواب إلى ولايات الوطن في إطار تحرك ميداني غايته الاطلاع على حقيقة الجهد المبذول ميدانيا في إطار التكفل بقضايا المواطن، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد قرر مكتب المجلس انتهاج برنامج نشاط طموح سوف يسعى من خلاله إلى القيام بالعديد من النشاطات التي ترمي إلى إثراء الثقافة البرلمانية لدى نوابنا من جهة والتعريف بخصوصية التجربة التي نسعى معا إلى إرساء قواعدها من جهة ثانية.

سوف يكرس مكتب المجلس في إطار الصلاحيات التي حولها القانون أعضاءه جهوده ليعتبر عمليا انشغالات النواب التي من شأنها تحسين وتطوير الأداء، وقد عمل وسوف يعمل في حدود الإمكانيات المتوفرة لديه على تأمين شروط وظروف العمل المناسبة لكافة أعضاء الهيئة.

أيها السيدات، أيها السادة، أعلم أنكم كلكم شعرت في الآونة الأخيرة وتألمتم من الحملات التشهيرية المركزة على نواب الأمة. إنها حملات ترمي إلى المساس بمصداقيتهم ومصداقية هيئات الدولة الدستورية.

أمام هذا الوضع لا يسعنا إلا أن نعبر عن بالغ أسفنا... ولكن في الوقت ذاته نعبر عن كبير تصميمنا على تأدية المهمة المنوطة بنا كاملة. شكرا لكم جميعا... (تصفيق)...

شكرا وإلى الجلسة القادمة. نرفع جلستنا هذه لنتلقى مستقبلا في المجلس وشكرا.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة**

**والدقيقة الثلاثين مساء**

وهذا الواقع هو الذي يحول دون فرض نمط عمل واحد على كافة اللجان. وإذا كنا نقر بهذا الواقع فإن ذلك لا يمنعنا من الدعوة إلى التعاون فيما بيننا والتنسيق لاستخلاص العبر والدروس من تجربة الماضي وصولا إلى تحقيق النجاعة والفعالية في هذه اللجان واحترام الفترات وكذا عدد الاستماع التي كثيرا ما تؤثر في مدة إنجاز العمل المطلوب في آجال مقبولة، مع عدم تقديمه الجديد إلى أعضاء اللجنة المختصة ومن ثمة إلى العمل التشريعي.

أيها السيدات، أيها السادة،

إذا كنا قد أبدينا هذه الملاحظات فغايتنا هي الحرص على تطوير وتحسين العمل التشريعي، الأمر الذي تطلب منا أيضا العمل على معالجة كل مسألة على حدة وصولا إلى التوفيق بين الاجتهاد والاستخدام العقلاني لعامل الوقت.

في نفس الإطار وبقصد استعمال عامل الوقت استعمالا عقلانيا، فإننا ندعو الحكومة بعد المصادقة على برنامجها، إلى أن تودع مشاريع القوانين في الآجال المناسبة.

الأمر ذاته نقوله عن مشروع قانون المالية، لأنه أصبح من التقنيات المعروفة أن تأتي الحكومة بتعديلات جوهرية على قانون المالية في آخر لحظة.

الأمر الذي أثر باستمرار تأثيرا واضحا في نوعية ومواعيد عمل اللجنة ومن ثمة المجلس.

والأمر الذي أرى من الواجب الإشارة إليه هذه المرة هو كون شهر رمضان الكريم يتوسط عمل دورتنا فأرجو ألا يكون ذلك مبررا للتأثير في وتيرة عملنا التشريعي أو البرلماني سواء من هذه الجهة أو تلك...

أيها السيدات، أيها السادة،

**رقم الإيداع القانوني**

**99/ 1283**